المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/03/2016

الصباح
يومية مغربية شاملة

اليزمي غاضب من تكفير وتخوين مجلسه

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إن الدولة لم تحم أعضاءه وتغاضت عن تحريك المتابعة

استنكر ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهجوم الذي يتعرض لها أعضاء مجلسه، تصل إلى حد توزيع الاتهامات بالتخوين وخدمة أجندات أجنبية، والتكفير، دون أن تقدم الدولة الحماية لها، وتحرك المتابعة القضائية ضد نشطاء تيار التطرف التكفيري.

ونفى اليزمي أن يكون مجلسه صادر يوما ما صلاحيات الحكومة الدستورية، لكن بنعبد الله نبهه أن إبداء الرأي في بعض القوانين، ألغى صلاحيات السلطة القضائية التي لها وحدها حق تحريك المتابعات ضد معنفي النساء وليست الهيأة الخاصة لمكافحة العنف والتمييز ضد النساء، كما للحكومة صلاحية التعيين، وللبرلمان حق التشريع.

واعتبر اليزمي أن وظيفة المجلس هي تقديم قراءة نقدية للأعمال التي تقوم بها الحكومة، قائلا « لم نأت للقول العام زين» لترد عليه الحقاوي، «وإلى كان العام زين علاش متقولوش زين".

من جهتها قالت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية،«إن نبيل بنعبد الله رجل متشبع بالحداثة ومدافع مستميت عن قضايا النساء، لذلك وجدت نفسها قريبة منه في الرؤى والأفكار والمواقف، لكنه في بعض الأحيان كان يتبرأ منها، لأنهما كانا مختلفين في إعمال مقاربات معينة لموضوع النساء، مؤكدة أن ذلك ليس عيبا، لأن بنعبد الله رجل ديمقراطي يعترف للآخر بحقوقه، ولا يبني مواقفه على أحكام جاهزة.

ونصحت الحقاوي، خلال مداخلتها في الندوة الوطنية التي نظمها منتدى المناصفة والمساواة، بحزب «الكتاب»، نهاية الأسبوع بالرباط، الذين يميزون الفاعلين السياسيين، بين «المحافظ» و» الحداثي» بمراجعة ذلك على ضوء مستجدات الواقع، والابتعاد عن النمطية الجاهزة في التفكير، مستغربة أن يطالب المنتمون إلى الصف الحداثي بأن لا تصدر قوانين مناهضة العنف ضد النساء، وقانون المناصفة، عن حكومة عبد الإله بنكيران، المحافظة، وهو ما يعد موقفا إقصائيا في الحقل السياسي.

وعاتبت الحقاوي بعض القوى التي تسعى جاهدة إلى إقصاء الحكومة وقطاع الوزيرة من الإنتاج التشريعي بدعوى أن المؤسسات الوطنية وحدها من لها حق ذلك، في إشارة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدستور المغربي واضح في تحديد صلاحيات كل مؤسسة دستورية.

من جهته، دعا بنعبد الله، إلى تطبيق المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في المغرب، لإقامة المجتمع الديمقراطي، محذرا من محاولة اجتثاث المحافظين، الذين يشكلون جزءا من المجتمع.

وقال بنعبد الله إن تجربة حزبه التقدمي الحداثي مع حزب العدالة والتنمية، سلسة ولم يطبعها أي صراع، إذ لم يصدر عن الحكومة أي قانون تراجعي يمس بالمكتسبات الحقوقية والنسائية، كما أن حزبه يعد صوت الحداثة في الحكومة. وأكد بنعبد الله أن حزبه وجد المقاومات الحقيقية في المصادقة على قانون مكافحة العنف ضد النساء، وإحداث هيأة المناصفة، في جهات حداثية، التي أرادت أن تمس بصلاحيات مؤسسة الحكومة المنبثقة عن صناديق الاقتراع، وليس في جهات محافظة.

أحمد الأرقام

منتدى الأوتاد للثقافة والفن ينظم الدورة الرابعة لملتقى أكدز للإبداع من 07إلى10 أبريل 2016

أكدز:إسماعيل أيت حماد

يُنظم منتدى الأوتاد للثقافة والفن الدورة الرابعة لملتقى أكدز للإبداع تحت شعار:''الشباب والمشاركة المواطنة''بمدينة أكدز بإقليم زاكورة وذلك ابتداء من 07إلى 10أبريل 2016م.وتنظم هذه التظاهرة بشراكة مع المجلس الإقليمي لزاكورة،مندوبية وزارة الثقافة،جماعة أفلاندرا، جماعة أفرا، جماعة أيت ولال، جماعة مزكيطة، بلدية أكدز،مجموعة مناجم وشركاء آخرين.ويتضمن برنامج الملتقى أنشطة فنية وثقافية متنوعة لفائدة شباب المنطقة.

وسيشهد حفل الافتتاح استعراضا فنيا لأهم الفرق الفولكلورية والتراث والفنون الشعبية المشاركة في الملتقى،وتكريسا لثقافة الاعتراف التي دأب عليها منتدى الأوتاد في الدورات السابقة، ستحظى بعض الفعاليات الجمعوية والتربوية بالتكريم اعترافا لها بمجهوداتها ونشاطها في العمل التربوي و الجمعوي لتنمية المنطقة،وتقديمها خدمات جليلة لساكنتها.وفي إطار ''نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح وروح المواطنة'' يقدم تلاميذ مدرسة الزيتونة لوحة فنية في الموضوع لفائدة جمهور الملتقى.

كما ينظم على هامش الملتقى على امتداد أربعة أيام معرضا للمنتوجات المحلية والصناعة التقليدية قصد التعريف بهذه المنتوجات وتشجيع الجمعيات والتعاونيات المحلية من خلال خلق فرص للتسويق ،ويتعلق الأمر بمنتوجات :فخار تمكروت،منتوجات ورد قلعة مكونة ،الزرابي المحلية، حناء أكدز ،منتوجات الديكور إضافة إلى فن النحث على الخشب .

وفي اليوم الثاني للملتقى ،سيكون أطفال المنطقة في موعد مع صبحية تربوية من تنشيط منظمة الكشاف الوطني مندوبية أكدز،فيما سيشرف فنانون تشكيليون على تأطير أنشطة ومسابقات للتلاميذ لرسم جداريات بثانوية إدريس الأول حول موضوع البيئة في إطار تنظيم المغرب لقمة المناخ .

كما يشمل برنامج الملتقى ورشات تكوينية لفائدة الشباب حول مواضيع ''الشباب والإعلام البديل''،الشباب والتطرف الديني''،ثم ورشة ''الشباب والمشاركة السياسية'' .إضافة إلى **تنظيم ندوتين ،الأولى حول موضوع:"الشباب والحريات أية مقاربات "من تأطير الأستاذ لحسن أيت لفقيه عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ورزازات الراشيدية** والدكتور أحمد أيت لمقدم عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء.فيما الندوة الثانية حول موضوع:''أية مكانة للشباب في تدبير الجماعات المحلية في ظل القوانين التنظيمية الجديدة'' بمشاركة رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان درعة تافيلالت. والأستاذة رقية قاسم رئيسة جماعة أفرا ،والكاتب العام لجماعة أيت ولال لرصد تجربة الجماعة في مجال الجماعة صديقة للطفولة والشباب بشراكة مع منظمة اليونسيف.

ومن أجل المساهمة في إحياء التراث وتشجيع الشباب على المحافظة على الفولكلور المحلي ،ستشهد التظاهرة تنظيم مسابقة لفرق شبابية للفنون الشعبية ومن أهمها :أحواش،الصقل،أقلال،الركبة،أحيدوس...وتمثل أغلب هذه الفرق مناطق : تنزولين ،أكدز، أوزدين، أفلاندرا. كما سيشهد اليوم الثالث من الملتقى عرضا مسرحيا تحت عنوان'' صلاة لا تقبل التأخير في الصحراء'' وهو عرض يبتغي تكريس روح المواطنة وحب الوطن لدى الشباب.

في المجال الرياضي قررت الجهة المنظمة تنظيم ''سباق باب الواحات ''في دورته الأولى على طول 10كلم وسيختتم المهرجان بحفل فني وموسيقي توزع من خلاله الجوائز على الفائزين.

http://www.zagorapress.com/details-31054.html

أوهام الانفصال.. حقائق تفضح محاولات تزييف تاريخ الصحراء المغربية

المغرب يرد على مغالطات «الاحتلال» والاستفتاء وانتهاكات حقوق الإنسان

المهدي السجاري 29 - 03 - 2016

بين حقائق التاريخ وأوهام ومغالطات الخصوم التي لا تنتهي، تبرز أهمية التذكير بكثير من المعطيات التي تدحض ما تروج له الأطراف الأخرى، من خلال مسح تاريخي لوثائق واتفاقيات وتقارير ووقائع تؤكد شرعية المغرب في صحرائه التي أضحت محررة منذ خروج إسبانيا سنة 1975. التصريحات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة تبرز جهل الرجل بهذا الملف، وإن كانت خرجاته، خلال زيارته للمنطقة، تنم عن وجود مخططات تستهدف ضرب الوحدة الترابية للمغرب، متجاوزا بذلك كل المعطيات القانونية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، خاصة عندما أعاد طرح إمكانية تنظيم الاستفتاء.

مغربية الصحراء

أول وهم ترد عليه هذه الوثيقة هو «كون منطقة الصحراء آخر مستعمرة في إفريقيا»، وهو وهم باطل بمقتضى تاريخي على اعتبار أن الصحراء المغربية محررة منذ غادرها الاستعمار الإسباني. وهكذا سبق للأمم المتحدة أن صنفت المنطقة في قرار لها صادر سنة 1964 على أنها منطقة غير مستقلة، بناء على طلب المغرب، إبان استعمارها من طرف إسبانيا، أي قبل أزيد من 10 سنوات على جبهة البوليساريو، وقبل بروز أي مطالب انفصالية. وتفيد الوثيقة ذاتها أن منطقة الصحراء لم تكن أرضا خلاء إبان استعمارها من طرف إسبانيا سنة 1884. ففي رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975، أكدت محكمة العدل الدولية على أن وادي الذهب والساقية الحمراء لم تكونا وقت الاستعمار الإسباني أرضا لا مالك لهما. نفس الرأي الاستشاري ذهب إلى أن «المواد والمعلومات المقدمة إلى المحكمة تظهر وجود روابط ولاء قانونية وقت الاستعمار الإسباني، بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقطن الصحراء الغربية». وعليه، لم يبادر المغرب إلى تنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع أقاليمه الجنوبية من قبضة المستعمر الإسباني إلا بعد صدور هذا الرأي الاستشاري الذي أكد مغربية الصحراء. وفي الوقت الذي لم يتراجع بان كيمون عن تصريحاته الأخيرة، لم يسبق لمجلس الأمن في أي من قراراته حول نزاع الصحراء البالغ عددها أكثر من 65 قرارا منذ سنة 1975، أو للأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره البالغ عددها 120 أن وصف الصحراء ب»المستعمرة» أو المغرب بالبلد «المحتل»، بل إن الاستعمار الوحيد الذي عرفته المنطقة هو الاستعمار الإسباني لمدة حوالي 90 سنة، والمغرب، باعتراف الأمم المتحدة، يمثل السلطة الإدارية بالمنطقة.واستنادا إلى المعلومات التاريخية التي يقدمها هذا الدليل، فإن منظومة الاتفاقيات الدولية للمغرب مع الدول الكبرى، قبل نهاية القرن التاسع عشر، تبقى عنصرا كافيا لدحض مقولات نفي انتماء الصحراء إلى المغرب. ولا يتعلق الأمر هنا باتفاقية أو اتفاقيتين، بل بأزيد من 12 اتفاقية دولية، تكاد تجمع على عدم استثناء الصحراء من مجال تطبيق الاتفاقيات بين المغرب وهذه الدول، وبعضها حرص على تحميل المغرب المسؤولية عن أي استهداف لها انطلاقا من الصحراء. من بين هذه الاتفاقيات توجد اثنتان بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في 1786 و1836، واتفاقية بين المغرب وبريطانيا في 1791، وثانية في 1801، وثالثة في 1824، ورابعة في 1856، وخامسة في 1895. أما مع الجانب الإسباني فهناك اتفاقيتا 1799 و1861، وكلتاهما سابقتان عن الاستعمار الإسباني للصحراء في 1884. ومع فرنسا هناك معاهدة للامغنية لسنة 1845، وبعدها اتفاقية يناير 1910. كل هذه الاتفاقيات الاستراتيجية الاثنتي عشرة التي وقعها المغرب مع الدول الكبرى آنذاك، كما تعضدها سلسلة من الاتفاقيات الجزئية الأخرى، تبرز، وفق الوثيقة ذاتها، أن المغرب كان هو الطرف السيادي الإداري والسياسي المفاوض في أمر الأقاليم الصحراوي، فضلا عن معاهدة مدريد سنة 1880 التي أقرت بالسيادة المغربية، ومعاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906 التي أقرت أيضا وحدة البلاد. روابط تاريخية

من بين الحقائق التاريخية التي يقف عندها هذا الدليل تعيين الشيخ ماء العينين، أحد كبار علماء الصحراء وقادتها، نائبا عن السلطان مولاي الحسن الأول، في الأقاليم الصحراوية، في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، أي قبل حوالي عشر سنوات على بدء الاحتلال الإسباني للصحراء. وعندما تعاظم التوغل الاستعماري في المغرب، قام الشيخ ماء العينين بقيادة حملة عسكرية ضخمة شملت العديد من قبائل الصحراء لمقاومة الحملة الفرنسية على المغرب، حتى توفي سنة 1910 ودفن بتيزنيت، في حين واصل من بعده ابنه أحمد الهيبة ماء العينين ليواجه قوات الاستعمار الفرنسي في معركة شرسة سميت معركة «سيدي عثمان» شمال مراكش سنة 1912. وتتساءل الوثيقة: «إذا كانت الصحراء «آخر مستعمرة في إفريقيا»، كما يزعم

خصوم المغرب، فلماذا قامت 48 دولة بسحب أو تجميد اعترافها بالجمهورية الانفصالية المزعومة، من أصل 80 دولة كانت تعترف بهذا الكيان الوهمي؟ والحال أنه لم يسبق لـ17 دولة أن اعترفت بها، في حين قامت 17 دولة إفريقية أخرى إما بسحب أو تجميد اعترافها، مما يعني أن جمهورية البوليساريو الوهمية لا يعترف بها حاليا سوى أقل من ثلث أعضاء الاتحاد الإفريقي. ويؤكد الدليل الصادر عن وزارة الاتصال مسؤولية الجزائر عن خلق وإدامة النزاع باعتبارها طرفا مباشرا فيه، ففي سنة 2002 كشف الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن تقدمها بمقترح لتقسيم الصحراء ورفضها مباشرة لمشروع الاتفاق الإداري الذي تقدم به المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، جيمس بيكر، في يوليوز 2001. وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخ ب23 ماي 2003، إلى «التحفظات الشديدة التي أعربت عنها حكومة الجزائر، وإلى عدم استعداد جبهة البوليساريو للنظر في مشروع الاتفاق الإطاري». كما وقف التقرير عند «اقتراح تقسيم الإقليم الذي تفضله الجزائر وجبهة البوليساريو».

وهم الإقصاء

وهم آخر ترد عليه الوثيقة، ويرتبط بكون ساكنة الصحراء مقصية من تدبير شؤون وثروات المنطقة، في حين أن هذه الساكنة تدبر شؤونها عبر ممثليها في البرلمان والهيئات المنتخبة في إطار الجهوية المنتخبة. وهكذا سنجد 37 منتخبا صحراويا مغربيا في الجهات الصحراوية الثلاث (21 نائبا بمجلس النواب و12 نائبا بمجلس المستشارين، بالإضافة إلى 4 ممثلين عن الغرف المهنية والمأجورين) يمثلون جهات العيون–الساقية الحمراء والداخلة–واد الذهب وكلميم–واد نون. وعلى الصعيد المحلي يوجد 1340 مستشارا على مستوى 86 جماعة بالجهات الثلاث، تم انتخابهم خلال الاستحقاقات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015، التي شهدت نسبة مشاركة مرتفعة بالأقاليم الجنوبية بلغت حوالي 79 في المائة، مقابل نسبة 53.7 في المائة على المستوى الوطني. وتشير الوثيقة إلى أن كل رؤساء وأعضاء المجالس الجهوية والمحلية بالصحراء يتحدرون من هذه المنطقة، مما يعزز قيام الصحراويين بتدبير شؤونهم الذاتية بهذه الأقاليم، ويستجيب بشكل كامل لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير المصير. ويرد هذا الدليل على مزاعم نهب ثروات المنطقة من خلال معطيات ملموسة. فقد سبق للمستشار القانوني للأمم المتحدة، هانس كوريل، أن أكد في رأي صادر سنة 2002 على إمكانية استكشاف الثروات الطبيعية من طرف السلطة الإدارية للمنطقة. وسبق للأمين العام للأمم المتحدة أن أكد، في تقريره المقدم لمجلس الأمن بتاريخ 23 ماي 2003 حول نزاع الصحراء، على أن المغرب يمثل السلطة الإدارية في المنطقة. ومما يؤكد على عدم «نهب» المغرب ثروات المنطقة أن المفوضية الأوربية جددت في مارس 2015 التأكيد على أن اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي في قطاع الصيد البحري «تتلاءم كليا مع القانون الدولي». وذهب المتحدث باسم المفوضية المكلف بالشؤون البيئية والشؤون البحرية والصيد البحري إلى أن بروتوكول الصيد البحري يخدم مصالح الساكنة المحلية برمتها، بمن فيها ساكنة منطقة الصحراء. وفي الوقت الذي تشير الآلة الدعائية لخصوم المغرب إلى استغلال منجم «فوس بوكراع» للفوسفاط وتسوقه كنموذج لما تسميه «نهب» ثروات الصحراء، فإن احتياطي هذا المنجم من الفوسفاط لا يمثل سوى 1.64 في المائة من الاحتياطي الوطني. وتكمن الدوافع الرئيسية وراء إبقاء هذا المنجم مشغلا في أثره الاجتماعي على المنطقة، حيث يشغل 1900 عامل، بالإضافة إلى الاستثمارات التي تقوم بها الشركة المستثمرة للمنجم لفائدة تنمية المنطقة، والتي بلغت ما بين 1976 و2011 ما يناهز 250 مليون دولار. في المقابل فإن النهب الحقيقي يوجد في مخيمات تندوف، حيث كشف تقرير للمكتب الأوربي لمكافحة الغش، أعد في الفترة ما بين سنتي 2003 و2007، وصدر في بداية 2015، اختلاسات مكثفة ومنظمة منذ سنوات عدة، من قبل الجزائر والبوليساريو، للمساعدة الإنسانية الدولية الموجهة للساكنة في مخيمات تندوف في جنوب غرب الجزائر. ويقتصر توزيع المساعدات على الجزء الذي يمكن ساكنة مخيمات تندوف من العيش، أما الباقي فيتم بيعه في الأسواق الأجنبية لفائدة مسؤولين جزائريين كبار وأعيان البوليساريو. وسبق لتقرير صادر عن وحدة التحريات التابعة للمفتشية العامة لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين في 12 ماي 2005 أن أشار إلى أن المساعدات المقدمة للمخيمات تستهدف 158 ألف مستفيد، استنادا إلى ادعاءات جبهة البوليساريو حول ساكنة المخيمات، بالرغم من أن تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لسنة 2005 قلصت عدد الساكنة بالمخيمات إلى 90 ألف شخص.

الصحراء المنكوبة؟

يدعي خصوم الوحدة الترابية أنه بعد 40 سنة عن رحيل إسبانيا، لا تزال الصحراء منكوبة، بيد أن المعطيات على الأرض تؤكد تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية ضخمة وملموسة على مستوى التنمية الاجتماعية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، والحد من الفقر ومن أوجه اللامساواة، إلى جانب

تحقيق إنجاز يتجاوز في الكثير من الأحيان المعدلات المسجلة وطنيا. وعرف الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالأقاليم الجنوبية زيادة ب5.8 في المائة سنويا، متجاوزا بذلك المعدل الخاص بجهة الرباط، ومقتربا من مثيله بجهة الدار البيضاء. وتم تسجيل أفضل أداء لسوق الشغل بنسبة نمو سنوية بلغت زائد 3.3 في المائة بالأقاليم الجنوبية. وشهدت جهة العيون- الساقية الحمراء دينامية مهمة بمعدل نمو سنوي أعلى من المتوسط السنوي الذي بلغ 6.2 في المائة خلال الفترة 2001-2013، حيث عرفت نموا بنسبة 10.6 في المائة خلال نفس الفترة. وعلى مستوى الاستثمارات العمومية، تجاوز حجم الإنفاق العمومي، طيلة 40 سنة، على البنيات التحتية والمنشآت الاجتماعية 70 مليار درهم. كما تم اعتماد 77 مليار درهم للعشر سنوات المقبلة، ومقابل كل درهم ينتج عن ثروات الصحراء، يقع إنفاق 7 دراهم من طرف الدولة على تنمية المنطقة. وتعد جهتا العيون والداخلة من بين أقل الجهات فقرا في المغرب، بنسب فقر تبلغ على التوالي 2.2 في المائة و2.6 في المائة، مقابل 8.9 في المائة معدلا وطنيا. واستفادت ساكنة منطقة الصحراء بين 2007 و2012 من 2242 مشروعا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استفاد منها حوالي 500 ألف شخص، أي ما يناهز 52 في المائة من مجموع ساكنة هذه الأقاليم. وبلغت المساعدات المباشرة وغير المباشرة المقدمة لساكنة منطقة الصحراء من طرف الدولة حوالي 4.7 مليارات درهم. كما أن المساعدات المباشرة، التي يوزعها برنامج الإنعاش الوطني على ما يقارب 34 ألف شخص بميزانية قدرها 589 مليون درهم، تمثل نصف الميزانية المخصصة لهذا البرنامج على المستوى الوطني.

إبادة حقوقية؟

حقوق الإنسان من بين أكثر المجالات التي تعرف تضليلا كبيرا من طرف الخصوم، الذين يروجون لكون «ساكنة الصحراء تتعرض لإبادة حقوقية وسط التعتيم»، في حين أن الصحراء منطقة مفتوحة، وحقوق الإنسان تتقدم في إطار الإنصاف والمصالحة والمسؤولية. وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الأمن أشاد في تقاريره بإنشاء **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وفروعه الجهوية بالصحراء، علما أنه لم تقدم أي هيئة دولية معتمدة على التشكيك في مصداقية هذه اللجان أو الطعن في أعمالها، وقد ساهمت عمليا تقارير هذه اللجان، إضافة إلى تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تحسين أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة. وتم سنة 2015 إصلاح مدونة القضاء العسكري، ونتج عنها إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية بصفة نهائية.كما تم الترخيص لجمعية في الصحراء تعبر عن مواقف مناقضة للموقف المغربي الصحراوي الوحدوي، وينشط أنصارها على المستويين الخارجي والداخلي ويتمتعون بحرية السفر إلى الخارج وإلى تندوف. وبالإضافة إلى كون حرية الولوج إلى الإنترنت متاحة، هناك تعددية حزبية وجمعوية مهمة تعكس حيوية مكونات المجتمع الصحراوي. كما أن حق التظاهر السلمي في الأقاليم الجنوبية مكفول، ولا تتدخل السلطات إلا لحفظ الأمن في حالات المس بالنظام العام. المعطيات المتوفرة تشير إلى أن حوالي 14 ألف أجنبي يمثلون 35 جنسية أجنبية قاموا بزيارة مدينتي العيون والداخلة في الفترة من يناير إلى غشت 2014، على شاكلة بعثات دبلوماسية وبرلمانيين وصحفيين وباحثين وممثلي منظمات حقوقية، حيث قاموا بالتحرك بكل حرية وبالتواصل مع الجميع، بمن فيهم أشخاص يحملون فكرا انفصاليا. في المقابل هناك حالات محدودة لترحيل أجانب، وتعود حصريا لعدم احترامهم الإجراءات القانونية، ومساهمتهم في أحداث تؤدي إلى نشوب توتر والمس بالنظام العام. وخلافا لما تروجه الأطراف الأخرى بكون «مخيمات تندوف جنة حقوقية»، يكشف واقع الأمر وكذا التقارير الدولية عكس ذلك، وكمثال على ذلك تقرير أصدرته منظمة «هيومن رايتس ووتش» في أكتوبر 2014. التقرير سجل أن أشكالا من العبودية لاتزال قائمة في المخيمات، وأن «الضحايا في عدد من الحالات صحراويون ذوو بشرة داكنة، وأن العبودية تمارس على شكل القيام بأعمال منزلية غير تطوعية». وتم الوقوف على استهداف المعارضين ومنعهم من حرية التعبير، وضمنهم حالة مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، التي وصفتها المنظمة ب»اعتقال بدوافع سياسية واضحة». كما أكد التقرير على أن البوليساريو تحتكر الخطاب السياسي في المخيمات. ووثق تقرير «رايتس ووتش» ممارسة الاعتداء الجسدي والتعذيب في المخيمات، وكدليل على ذلك حالة الفنان الصحراوي علال ناجم القارح الذي تعرض للتعذيب بسبب معارضته لقيادة البوليساريو.

«مينورسو» ووهم الاستفتاء

في ظل تنامي المناورات التي استهدفت توسيع صلاحيات «مينورسو»، روجت الأطراف الأخرى بأن هذه البعثة هي الوحيدة التي ليس لها اختصاص مراقبة حقوق الإنسان، والحال أن هذا المعطى خاطئ على اعتبار أن هناك 5 بعثات من أصل 12 بعثة لا تتوفر على هذه الصلاحية. وتوضح الوثيقة أن التوجه الجديد للأمم المتحدة يكمن في العمل على دعم المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان بدل إضعافها، وهو ما حصل مع اللجنة

المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان المحدثة بتاريخ 14 ماي 2005. وإذا كانت الأطراف الأخرى تتهم المغرب بكونه المسؤول عن عدم تنظيم الاستفتاء، فالحقائق التاريخية تؤكد أن الأمم المتحدة هي التي أعلنت استحالة تنظيم الاستفتاء. فقد فشلت خطة الاستفتاء لعدة أسباب، أهمها تعذر حصر قائمة الناخبين المؤهلين للمشاركة في العملية، حيث تجاوزت الطعون 131 ألف طعن على القائمة الأولى فقط، التي حصر فيها حوالي 84 ألف مشارك سنة 1999. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة وقتها أن البت في الطعون سيكون طويلا وشاقا، وستنتج عنه خلافات أكثر من عملية تحديد الهوية، مما يعني الدخول في نفق جديد دون نهاية. وذهب المبعوث السابق للأمم المتحدة، بيتر فان والسوم، في تصريحات بتاريخ 21 أبريل 2008 أمام مجلس الأمن الدولي، إثر سلسلة من الجولات التفاوضية المباشرة بين 2007 و2008، إلى أن «استقلال الصحراء الغربية ليس خيارا واقيا»، داعيا الدول الخمس عشرة أعضاء المجلس إلى التوصية بمواصلة المفاوضات مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والشرعية الدولية. ويرد دليل وزارة الاتصال على الادعاءات التي تعتبر الجدار الدفاعي الرملي جدارا للفصل العنصري، بالتأكيد على أنه لم يسبق للأمم المتحدة أن وصفته بكونه غير شرعي، بل إن التنقل عبره متاح بكل حرية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة الجدار باعتباره خطا يحدد مناطق الحظر العسكري الذي تضمنه الاتفاق العسكري لعام 1988، كجزء من مقترح السوية. وتضيف الوثيقة أنه لم تتم الاستجابة إطلاقا لمطالب البوليساريو بالانتشار العسكري في المنطقة الممتدة شرق الجدار إلى الحدود الدولية للمغرب مع الجزائر. وتم إنشاء الجدار من أجل ضمان الحق في صيانة حياة المدنيين في مدن وبوادي الصحراء من الاعتداءات والعمليات المسلحة، ومنع شبكات الإرهاب والجريمة والاتجار في البشر وتهريب المخدرات من المرور إلى الصحراء. وتعد المنطقة الموجودة شرق الجدار من مسؤولية الأمم المتحدة، ووجود البوليساريو فيها هو انتهاك للاتفاق العسكري الموقع تحت إشراف الأمم المتحدة.

https://www.maghress.com/almassae/337024

الوحدة الوطنية

كتب بواسطة: إنصاف بريس بتاريخ: 29-03-2016 / نورالدين قربال

الوحدة الوطنية ثابت من ثوابت الأمة الجامعة. وبالتالي فهي مرتبطة بالسيادة وبتراب المملكة. لذلك فكل مس بهذه الثوابت مس بالبلاد والعباد وبكل المواطنات والمواطنين المغاربة.

ورغم أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها ورغم سيادة المغرب على أراضيه انطلاقا من التاريخ والجغرافية والدين والسياسة والانتربولوجية...فإن المغرب يؤمن بالمسلسل السياسي انطلاقا من مشروع الحكم الذاتي لمناطقنا الجنوبية تحت السيادة المغربية. لأنه وصف من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالجدي والواقعي والمتصف بالمصداقية. ناهيك عن الفتوى التي أصدرتها محكمة لاهاي مفادها أن ساكنة أقاليمنا الصحراوية كانت لهم علاقة شرعية مع السلاطين المغاربة تاريخيا.

لكن المؤسف أن الأمين العام للأمم المتحدة فقد الحياد وصرح بعبارات لاسند لها في القانون والأعراف نحو الاحتلال.

أما الشق الحقوقي فقد أثبتت منظمات دولية بأن المغرب عامة والمناطق الجنوبية خاصة عرفت تطورا على المستوى الحقوقي. **سواء من قبل الفاعلين المدنيين والدولة والمؤسسات الدستورية خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. وهذا مرتبط بالتطور الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا. ويلعب الفاعل المدني والدستوري دورا أساسيا في تعزيز هذا التحول الذي يعرفه المغرب. وتوسيعه على مستوى التنمية الحقوقية والحريات العامة..خاصة عندما تشكلت لجنتان مهتمتان بالمجال الحقوقي في كل من العيون والداخلة. والتي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات. والمطلوب مزيدا من الديمقراطية والحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة واحترام اختصاصات المؤسسات واحترامها دون تطاول.

ونؤكد على أن المغرب لا مشاكل له مع مجلس الأمن وإنما مع تصريحات الأمين العام الذي يريد أن يشعل المنطقة نار مع الإشارة أن المغرب يشكل استثناء بالمنطقة.

ومن أجل تعميم المعلومة المتعلقة بقضية وحدتنا الترابية تشكلت لجنة مختلطة تضم ممثلي الدولة والفاعلين السياسيين والمدنيين والنقابيين ومختلف مكونات المجتمع المغربي من أجل توحيد الخطاب والاتفاق على رسائل مضبوطة تعزيزا لموقف المغرب الثابت والمبني على الشرعية الدولية.لذلك مزيدا من التنسيق بين كل الأطراف.

والمغرب اليوم في اتصال مباشر مع ممثلة الأمين العام من أجل المصارحة والمتابعة. لأن الدبلوماسية المغربية مبنية على الحوار والباب المفتوح والتفاهم والتوافق دون إفراط ولا تفريط.

وبذلك المغرب لا يريد أن يضيع الفرصة التي بنيت سنين. وإن كانت الأطراف الأخرى تريد غير ذلك. وعلى رأسهم الأمين العام بان كي مون.

والرسالة التي يوجهها المغرب إلى العالم أنه لا تسامح ولا تنازل مع كل من سولت له نفسه المس بوحدتنا الترابية وبالسيادة المغربية.

وانطلاقا من شرعية ومشروعية قضيتنا أكدت مجموعة من الدول العالمية على مساندتها لمشروع الحكم الذاتي، وأخرى أكدت أن الصحراء جزء لا يتجزؤ من أراضي المغرب بغض النظر عما هو متداول.

إضافة إلى الموقف الكبير لدول التعاون الخليجي، الذين دعموا مشروع الحكم الذاتي. وذهبت البحرين مؤخرا إلى أن تصريحات بان كي مون غير مقبولة. وليس لها سند قانوني. وأعلن أنه متضامن تضامنا كليا مع المملكة المغربية. مؤكدا على مشروعية الحكم الذاتي.

من خلال هذا العرض الموجز نؤكد على مايلي:

-ضرورة تربية الأجيال على الالتزام الاجتماعي والتضامني مع قضايانا خاصة ذات الأولوية انطلاقا من المواطنة.

-التربية على المواطنة مؤشر على التنمية البشرية والمهنية وإضافة نوعية لاختياراتنا الحضارية.

-حب الوطن والدفاع عنه بكل الآليات المتاحة ينمي الكفاءات والاعتماد على الذات والشعور بالثقة في النفس والدينامية المتواصلة.

-القضايا الوطنية يجب أن تخضع للمبادرات الفعلية وليس الاكتفاء فقط بردود أفعال. ويشترط في المبادرة أن يكون حاملها يتقن التواصل ويقنع، ويواجه الآخر أينما حل وارتحل.والعمل بضمير حي في إطار كفاءة عالية ضمن دينامية الجماعات.

-إن ما نصبو إليه هو وضع سياسات عمومية لكل القضايا بمنهج تشاركي وتشخيص مندمج. وهذا اختيار سياسي ومدني وإداري إن لم نقل حضاري.

http://insafpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/

قريبا دورة 7 لمهرجان المسرح الحساني بالداخلة

الداخلة بريس متابعات

في جديد الأنشطة الثقافية الثقافية بمدينة الداخلة ستنظم جمعية أنفاس للمسرح والثقافة الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني والتي تعد من أهم المواعيد الثقافية والفنية بالأقاليم الصحراوية، الدورة ستنظم تحت شعار "المسرح الحساني ودسترة الحسانية" ما بين 13 و17 أبريل 2016. بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، ووزارة الثقافة، وبدعم من المجالس المنتخبة بجهة الداخلة وادي الذهب .

و بحسب بلاغ للجمعية ستعرف الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني مشاركة عدد من الفرق المسرحية الحسانية الناجحة، التي تتبارى على جوائز المهرجان.

كما تعرف مشاركة فرق مسرحية وطنية وعربية وفعاليات فنية وثقافية من دول عربية إضافة الى برامج ثقافية وفنية متكاملة، تتضمن أنشطة ثقافية، كما سيتم تنظيم يوم دراسي حول موضوع: "المسرح الحساني والإمتداد الإفريقي"، و ستعرف النسخة كذلك حضور بعض رموز المسرح المغربي والعربي، وقراءة في كتب مسرحية صادرة حديثاً، ولقاءات فنية، ومعارض، وسهرات تراثية محلية.

http://dakhlapress.net/news7352.html

« No land's song » de l'iranienne Ayat Najafi à la programmation du JCDH du mois de Mars

الثلاثاء 29 مارس 2016 - 19:00

Dans le cadre de ses activités mensuelles dédiées à la promotion de la culture des droits de l'Homme via le cinéma, l'ARMCDH programme pour le mois de Mars le film de la réalisatrice iranienne Ayat Najafi « No land's song», suivi d'un débat avec une militante de l'association démocratique des femmes du Maroc aux dates suivantes :

Jeudi 31 Mars18h30, salle 7ème Art-Rabat

Vendredi 1er Avril 18h30, Centre culturel 'Les étoiles' Sidi Moumen-Casablanca

Samedi 2 Avril 15h, Association Al Kachf Al Mounir – Salé Al Qaria

Dimanche 3 Avril 19h, salle 7ème Art-Rabat :Rediffusion

No land's song: « En Iran, depuis la révolution de 1979, les femmes n'ont plus le droit de chanter en public en tant que solistes. Une jeune compositrice, Sara Najafi, avec l'aide de trois artistes venues de France (Elise Caron, Jeanne Cherhal et Emel Mathlouthi), va braver censure et tabous pour tenter d'organiser un concert de chanteuses solo.»

Pour les matinées enfants, l'ARMCDH a sélectionné le film « Le jour des corneilles» de Jean-Christophe Dessaint, suivi d'un débat avec les enfants programmé aux dates suivantes :

Dimanche 3 Avril à 10h30, à la salle Cinéma 7ème Art – Rabat

Dimanche 3 Avril à 10h30, au Centre Culturel «Les étoiles » de Sidi Moumen-Casablanca

Dimanche 3 Avril à 15h, à l'association Al Kachf Al Mounir de Al Qaria-Salé

Il convient de rappeler que l'ARMCDH organise plusieurs événements principaux par an: les Jeudis du Cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les Matinées enfants (le dimanche qui suit les jeudis), la Masterclass du cinéma et des droits de l'Homme (trimestriellement), ainsi que la Nuit Blanche du Cinéma et des Droits de l'Homme.

La nouvelle programmation de l'ARMCDH est cofinancé par l'Union Européenne via le programme Med Culture, le ministère de la justice et des libertés, l'European Endowment for Democracy (EED), et appuyée par le Centre Cinématographique Marocain (CCM), **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** le Centre Culturel Les étoiles de Sidi Moumen, l'association Al Kachf Al Mounir et le magazine Sortir mag.

http://www.anbaelyoum.com/no-lands-song-de-liranienne-ayat-najafi-a-la-programmation-du-jcdh-du-mois-de-mars/

المغرب.. زراعة الحشيش في دائرة الجدل

المغرب.. زراعة الحشيش في دائرة الجدل

29مارس 2016

شيماء بخساس – صحفية من المغرب

عاد النقاش حول ما يعرف بنبتة "الكيف" أو "الحشيش"، وهي نوع من المخدرات، من جديد في المغرب، إذ قام الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، بصفته رئيس جهة الشمال بالمغرب بتنظيم ندوة دولية حول المخدرات، حضرها عدد من الفاعلين المدنيين والأكاديميين وخبراء وطنيين ودوليين، طالبوا من خلالها بتقنين زراعة هذه النبتة بما يمكن من استعمالها في الطب والصناعة.

تختلف الآراء حول الدعوات إلى تقنين زراعة "الحشيشة" بما يمكن من استعمالها في الطب والصناعة في المغرب

خرج الحاضرون في الندوة بتوصيات سميت "نداء طنجة" وجهوها إلى الملك محمد السادس، وقد اطلع عليها "الترا صوت"، وجاء فيها الدعوة "لدراسة إمكانية تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية"، كما دعوا إلى "تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان".

اقرأ/ي أيضا: القنب/ الزطلة.. زووم على قانون 52 في تونس

"نداء طنجة"، لاقى رفض بعض الهيئات الحقوقية التي تطالب بدورها بتقنين زراعة "الحشيش"، ومن بينها "الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف"، التي دعت إلى عدم إقحام الملك في النقاش حول السياسة الوطنية في مجال المخدرات، وتركه محصورًا بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية والفئات المستهدفة منه، وحسب الائتلاف "يفترض من النقاش أن يتطور بشكل طبيعي وهادئ عبر الهيئات والمؤسسات المحدثة لهذه الغاية".

وأضاف هذا الائتلاف الحقوقي في بلاغ توصل "الترا صوت" بنسخة منه، أن "اللجوء إلى أعلى سلطة بالبلاد لا يجب أن يكون إلا بعد استنفاد كل الوسائل المتاحة قانونًا، داعيًا كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى القيام بدورهما بشكل تلقائي، وفق ما تنص عليه القوانين المنظمة لعمله".

من جهة أخرى، أكد نشطاء حقوقيون ومدنيون رفضهم المطلق لتقنين زراعة "الكيف" من أجل الاستعمالات الطبية والصناعية في صيغته المقدمة للبرلمان، وذلك بعد مشاركتهم في الندوة الدولية. وفي بيان وقعته خمس جمعيات وهي: جمعية "أمازيغ صنهاجة الريف"، كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، كنفدرالية جمعيات غمارة للتنمية، شبكة جمعيات بني بوفراح، وجمعية شباب صنهاجة الساحل للتنمية والثقافة، عبرت هذه الجمعيات عن تحفظها على بعض النقاط المدرجة خلال "نداء طنجة".

رفضت بعض الهيئات الحقوقية المغربية "نداء طنجة" ودعت إلى عدم إقحام الملك في النقاش حول السياسة الوطنية في مجال المخدرات

وأوضحت هذه الجمعيات في بيان يحمل عنوان "بيان توضيحي من أبناء بلاد الكيف المشاركين في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات بطنجة" أن نبتة الكيف جزء من الثقافة الأصلية لقبائل صنهاجة وغمارة المتواجدة بشمال المغرب والتي تعتبر أقليات إثنية مهددة بالاندثار، وفق تقرير اليونسكو لسنة 2009. وعبرت عن "رفضها للبذور الهجينة للقنب الهندي الدخيلة على بلاد الكيف لما لها من آثار سلبية على المنطقة، معلنة تشبثها بزريعة الكيف الأصيلة ذات الأصل المغربي"، ومطالبة "بضبط وتنظيم زراعة الكيف كمنطلق لحل المشاكل التي تتخبط فيها بلاد الكيف، مبدية تمسكها بإنشاء "وكالة تنمية بلاد الكيف" وبنهج مقاربة تنموية تجعل من الفلاح البسيط المستفيد الأول والأخير".

النقاش ليس جديدًا في الموضوع، إذ بين فترة وأخرى يعود الجدل بين الحكومة الرافضة لتقنين زراعة القنب الهندي وبين حقوقيين وأحزاب معارضة يطالبون بتقنين هذه الزراعة ويعتبرونها حلًا لإنقاذ نشاط آلاف الفلاحين الذي يقدر عددهم بحوالي 30 ألف مزارع، حسب جمعيات ونشطاء في هذا المجال، والذين يعيشون وضعية اجتماعية مزرية، المتمثلة من خوفهم الدائم من الاعتقال، لأنهم لا يجدون بديلاً آخر عن هذه الزراعة التي تتركز في مناطق محددة من الشمال المغربي.

محمد الغلزوري، واحد من النشطاء الذين يشتغلون في هذا المجال، ورئيس منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب، يقول لـ"الترا صوت": "النقاش الدائر الآن حول تقنين زراعة القنب الهندي، هو نقاش سياسي لا غير". ويضيف: "السياسيون بصفة عامة الذين يدافعون على تقنين زراعة الكيف لا يهتمون بمصلحة الفلاحين بل يخدمون مصالحهم السياسية فقط، فالمناطق التي يزرع فيها الحشيش هي مناطق معزولة ومهمشة والسياسيون يستغلونها لأغراضهم السياسية فقط".

يتابع الغلزوري حديثه: "كحقوقي أشتغل على هذا الموضوع منذ مدة، الفلاحون في منطقة كتامة وغمارة يعيشون أوضاعًا اجتماعية صعبة، يسيطر عليهم هاجس الخوف من الاعتقال، فهم لا يتمتعون بأي أوراق إدارية كباقي المواطنين، لأنهم يخافون أن تطأ قدمهم الإدارة المغربية فيعتقلون". وطالب المتحدث ذاته، الدولة أن "تجد حلاً لهؤلاء الفلاحين يسمح بتقنين زراعة القنب الهندي، من أجل تفادي المشاكل القانونية وتسوية أوضاعهم".

ويعود الجدل حول نبتة القنب الهندي في المغرب إلى فترة الحماية الفرنسية، حين أصدر المحتل الفرنسي قانونًا سنة 1919، نص على إمكانية زراعة القنب الهندي شرط إعلام السلطات بذلك وفق كمية معينة، قبل أن يتم منع هذه الزراعة بقانون آخر بعد الاستقلال.

http://www.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84/%D8%B4%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%B3/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA

وزير الصحة بالمغرب يعلن تأييده الإجهاض معتبرا ان المرأة حرة في جسدها

29-3-2016 أخبار لا توجد تعليقات

اعرب وزير الصحة المغربي الحسين الوردي عن تأييده للترخيص في الإجهاض الذي يخضع لنقاش وجدل واسعين في المغرب، معتبراً أن المرأة "ينبغي أن تكون حرة في جسدها"، وذلك في مقابلة مع أسبوعية "تيل كيل" الفرنسية.

وعاد النقاش حول الإجهاض السري المنتشر بشكل واسع في المغرب إلى الظهور بداية هذه السنة، مخلفاً جدلاً سياسياً وحقوقياً واسعاً حول مراجعة القانون لتنظيم الإجهاض السري.
وكان الملك محمد السادس قد طلب آراء استشارية في موضوع تقنين الإجهاض من عدد الأطراف أبرزها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكذلك **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، على أساس أن يصدر تحكيم ملكي في الموضوع في أقرب وقت.
"المرأة حرة بجسدها"

http://www.sudafax.com/34651

Royaume du Maroc	Programme prévisionnel des marchés au titre de l'année 2016 du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de ses commissions régionales

159/2016

Objet	Nature des prestations	Mode de passation	Période prévisionnel de la publication
Acquisition et installation du matériel informatique pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Premier trimestre 2016
Equipement du centre d'accueil du CNDH	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Premier trimestre 2016
Location de photocopieurs pour le compte du CNDH et CRDH	Prestations	Appel d'offres ouvert	Premier trimestre 2016
Location à longue durée des véhicules de service pour le compte du CNDH et CRDH	Prestations	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2016
Acquisition et mise en place d'un système de visioconférence pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2016
Impression d'articles de papeterie et de communication pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2016
Impression de publications et rapports pour le CNDH et ses commissions régionales	Fournitures	Appel d'offres ouvert	Deuxième trimestre 2016
Travaux d'aménagement du Musée RIF	Travaux	Appel d'offres ouvert	Troisième trimestre 2016
Construction d'un stand de 360 m^2 du CNDH au Salon International de l'Edition et du Livre (SIEL 2017)	Travaux	Appel d'offres ouvert	Quatrième trimestre 2016

Travail domestique : Le relèvement de l'âge minimal à 18 ans, un vœu pieux !

Jihane GATTIOUI Publication : 29 mars 2016

Le gouvernement s'attend à ce que le projet de loi fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques, qui attend de franchir le cap du Parlement depuis des années, soit voté au cours de la session printanière. Visiblement, l'Exécutif compte sur sa majorité pour ne pas relever l'âge minimal du travail domestique à 18 ans. Même le Parti du progrès et du socialisme a fini par se plier à la tendance générale de la majorité.

Décidément, tout porte à croire que l'âge minimal légal du travail domestique ne sera pas relevé à 18 ans, malgré le bras de fer serré de l'opposition et de certaines composantes de la majorité. Le Parti du progrès et du socialisme, qui figurait parmi les fervents défenseurs du relèvement de cet âge, ainsi que le recommandent l'UNICEF, le Conseil national des droits de l'Homme et le Conseil économique social et environnemental, a finalement dû abdiquer devant la tendance générale des composantes de la majorité gouvernementale. Les amendements de la majorité proposent de maintenir l'âge de 16 ans tout en prévoyant une phase transitoire et listant les exceptions ayant trait aux travaux astreignants.

Au sein de l'institution législative, le gouvernement a défendu bec et ongles le maintien de l'âge des travailleurs domestiques à 16 ans. Rappelons que la première mouture du projet de loi sur les conditions d'emploi des travailleurs domestiques fixait cet âge à 15 ans. Les Conseillers, qui étaient les premiers à examiner le texte, l'ont relevé à 16 ans. Et les députés étaient très attendus sur cette question. Or, visiblement, le gouvernement peut, comme à l'accoutumée, compter sur le soutien de sa majorité au sein de la chambre basse. Contacté par les Inspirations ÉCO, le ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdesselam Seddiki, précise que le texte prévoit des garde-fous entre 16 et 18 ans en vue de décourager les gens à employer les filles et les garçons qui n'ont pas 18 ans. Au sein des deux chambres du Parlement, le responsable gouvernemental a souligné à plusieurs reprises que la lutte contre le travail des enfants, notamment celui des petites bonnes, n'est pas uniquement tributaire de la voie juridique.

Elle est aussi conditionnée par les efforts déployés contre la pauvreté ainsi que l'abandon scolaire, notamment en milieu rural. Un avis partagé par la présidente de la Commission des secteurs sociaux chargée de ce dossier au sein de la Chambre des représentants, Fatna Lkhiel. «Nous aurions voulu porter l'âge minimal à 18 ans. Cependant, il y a un grand fossé entre le rêve et la réalité», dit-elle. Par ailleurs, il est à noter que vu le retard accusé dans le dépôt des amendements par les groupes de la majorité, le texte sera transféré en séance plénière qui pourrait le programmer encore une fois en commission.

Mais tout porte à croire que cette fois-ci, il passera comme une lettre à la poste vu que la majorité

gouvernementale est parvenue à aplanir ses différends sur ce projet attendu depuis de longues années pour combler le vide juridique. En 2006, rappelons-le, une première version avait été élaborée par le ministère de l'Emploi et transféré au Secrétariat général du gouvernement. En octobre 2008, une nouvelle version de ce projet a été formulée. Il a fallu attendre octobre 2011 pour que le texte soit mis dans le circuit législatif après son adoption par le Conseil de gouvernement et sa soumission au Parlement.

Le gouvernement de Benkirane a réexaminé le texte en mars 2012, l'a adopté en mai 2013 avant de le transmettre à la Chambre des conseillers en août de la même année. Les parlementaires de la chambre haute ont saisi le Conseil économique, social et environnemental et le Conseil national des droits de l'Homme sur ce projet. Les Conseillers ont entamé sa discussion en juin 2014 puis l'ont adopté le 27 janvier 2015. La Commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants a entamé sa discussion le 9 février 2015. Depuis le 5 mai de l'année dernière, le texte est bloqué au sein de cette commission qui a finalisé son examen.

http://www.leseco.ma/maroc/44191-travail-domestique-le-relevement-de-l-age-minimal-a-18-ans-un-voeu-pieux.html

29 الثلاثاء 2016

Violence contre les femmes: le rendez-vous manqué de Bassima Hakkaoui?

Pauline Chambost

Le projet de loi relatif à la violence à l'égard des femmes n'est toujours pas à la hauteur des attentes des féministes.

La nouvelle mouture du projet de loi contre les violences faites aux femmes (recalé en 2013), élaboré par le ministère de la Solidarité, de la femme, de la Famille et du Développement social, avec l'apport du ministère de la Justice et des Libertés, vient d'être adoptée par le gouvernement. Mais le texte ne répond absolument pas aux attentes des associations de défense des droits des femmes, qui dénoncent même un retour en arrière.

Difficile question des preuves

Les associations critiquent à la fois le manque de mesures concrètes et la philosophie du texte, que la Fédération des ligues des droits des Femmes, dans son communiqué, qualifie de « dépassée ». Par exemple, le texte ne précise pas les moyens mis à disposition de la police pour prouver le viol ou toute autre violence. L'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) aurait par exemple aimé une certaine « flexibilité dans la production de la preuve », nous explique sa présidente Samira Bikarden. L'association craint que cela ne dissuade les victimes de porter plainte, tout comme l'absence de protection des témoins. Le projet de loi n'instaure pas non plus de réparations pour les victimes.

Un problème de définition et de sanctions

L'ADFM dénonce l'absence d'une définition précise de la violence. « Le texte s'est contenté d'une définition brève et générale », remarque Samira Bikarden, qui présage déjà « l'impunité des actes de violence non couverts par la définition ». La définition des Nations unies comprend les actes de violence, mais également les menaces, chose que ne fait pas le projet de loi.

Certaines associations dénoncent aussi des sanctions trop peu élevées, comme pour le viol par exemple. Autre critique : la criminalisation du viol conjugal, toujours absente du texte. Absence aussi de la criminalisation d'actes de violence psychologique et économique. « De surcroit, le projet de loi institutionnalise l'impunité en instaurant la médiation et la conciliation qui sont logiquement prohibées par tous les standards et normes internationaux en matière d'actes de violence », remarque Samira.

Des reculs en arrière

« Nous avons décortiqué le texte et franchement, hormis son appellation, il ne comporte pas d'avancées réelles qui puissent apporter des réponses concrètes au phénomène de violence », estime Samira Bikarden. D'après elle, la violence concerne pourtant deux tiers des Marocaines. Certains atouts de la première mouture, recalée lors du conseil du gouvernement du 7 novembre 2013, ont été supprimés de la nouvelle version. Exemple : les définitions des différents types de violence ou encore l'incrimination du vol ou de l'abus de confiance entre conjoints.

Lire aussi : Loi Hakkaoui. Un pas en avant, deux pas en arrière ?

Les associations pas écoutées

Les associations regrettent, encore une fois, de ne pas avoir été consultées et écoutées. A aucun moment en plus de deux ans, d'après l'ADFM. « Nous [une coalition d'associations, ndlr] avons publié un communiqué en prévision de la tenue du conseil du gouvernement du 17 mars pour dénoncer l'actuelle mouture et attirer l'attention sur ses carences, mais le gouvernement a quand même préféré faire la sourde oreille », nous explique Samira Bikarden.

Le texte ne prévoit pas non plus de collaborer avec ces structures pour le volet prévention du phénomène, alors qu'elles ont pourtant des antennes dans les régions et sont en contact quotidien avec les femmes battues. Pourtant, l'avant-projet prévoit bien des instruments de prise en charge des femmes victimes de violences. Des commissions locales, régionales et nationales seront créées pour répondre à ce besoin.

Pour sa part, l'ADFM réclamait le droit pour les associations concernées de se porter partie civile devant la justice en cas de violence. Le projet de loi ne prévoit pas non plus cette possibilité, alors que les femmes battues ont souvent peur de porter plainte.

Et les autres instances non plus ne semblent pas écoutées. Le Conseil économique, social et environnemental (CESE) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ont publié des avis bien plus ambitieux que ce texte de loi. « Le HCP dans son enquête de prévalence avait pointé cela du doigt, mais même cela n'a semblé avoir un impact sur notre gouvernement », estime aussi Samira Bikarden.

Des avancées quand même ?

Difficile d'obtenir des remarques positives auprès des militants féministes. De son côté, la Fédération des ligues des droits des Femmes reconnaît juste « des avancées timides concernant la prévention de la

violence à l'égard des femmes ». Et l'ancienne ministre Nouzha Skalli félicite « des sanctions plus sévères » et estime même qu' « en somme, la structure globale du texte est valable ».

Le harcèlement sexuel y est mieux défini que dans le Code pénal et les sanctions prévues sont plus sévères. Ainsi, de nouveaux dispositifs viennent compléter l'article 503-1 du Code pénal traitant du harcèlement sexuel, puisqu'y figurent dorénavant le harcèlement sexuel sur la voie publique, l'envoi de courriers (y compris des textos) suggestifs ou encore le harcèlement dans le cadre du travail. C'est une nouveauté, le texte criminalise le mariage forcé. Un crime passible d'une peine de 6 mois à un an de prison assortie d'une amende de 5000 à 50 000 dirhams.

http://telquel.ma/2016/03/29/violence-contre-les-femmes-rendez-manque-bassima-hakkaoui_1489681

Sahara occidental. Pris en otages dans les geôles de Rabat

Rosa Moussaouii Publié le : 30/03/16

Injustement détenus depuis cinq ans et demi à la prison de Salé, des prisonniers politiques sahraouis ont cessé de s'alimenter le 1er mars.

Il y a trois ans, le verdict tombait comme un couperet. Lourd, injuste et révélateur de l'intransigeance de la monarchie marocaine, prête à toutes les violations du droit pour conserver le Sahara occidental dans son giron. À l'issue d'un procès inique, 24 militants de la société civile sahraouie étaient condamnés par le tribunal militaire de Rabat à des peines allant de vingt ans de prison jusqu'à la perpétuité pour neuf d'entre eux. Tous avaient été enlevés en novembre 2010, après l'assaut des forces de sécurité marocaines contre le « camp de la fierté et de la dignité » de Gdeim Izik. Dressé à une douzaine de kilomètres de Laâyoune, au Sahara occupé, ce camp avait rassemblé plusieurs milliers de jeunes pour protester contre la dégradation de leurs conditions de vie et faire valoir le droit du peuple sahraoui à l'autodétermination. Avec ses 8 000 tentes, il avait fini par dépasser les autorités marocaines, incapables de contenir ce mouvement populaire en dépit d'un imposant déploiement sécuritaire. D'où le choix d'une répression sanglante.

«L'expression de la vengeance de l'État marocain»

Injustement détenus depuis cinq ans et demi à la prison de Salé, dans la banlieue de la capitale marocaine, les prisonniers politiques de Gdeim Izik ont entamé le 1er mars une grève de la faim pour demander l'annulation d'un procès inéquitable qui est, selon leurs mots, « l'expression de la vengeance de l'État marocain face à (une) lutte pacifique pour la liberté ». Treize d'entre eux ne s'alimentent plus. Ils ont déjà perdu, chacun, plus de 8 kilos. Mercredi, Sidi Lmjaiyed et Mohamed Bachir Boutinguiza ont dû être transférés à l'hôpital. Le premier ne peut plus marcher, le second est tombé dans le coma. Le même jour, Bachir Khada était renvoyé dans sa cellule après un bref passage au dispensaire de la prison, malgré l'inquiétante détérioration de son état général. Le lendemain, Cheikh Banga était à son tour transporté d'urgence à l'hôpital. En l'absence de contrôle médical permanent, l'état de santé des 13 grévistes de la faim est d'autant plus alarmant que « tous souffrent de maladies chroniques et des séquelles de tortures et de mauvais traitements dont ils ont été victimes pendant l'arrestation, la garde à vue et la détention », relève Hassanna Duihi, de l'Association sahraouie des victimes de violations des droits humains (ASVDH). Mercredi, les familles de trois prisonniers politiques étaient reçues par un conseiller du président du Conseil marocain des droits de l'homme, Driss El Yazami. Elles n'ont obtenu que de vagues assurances, le CNDH promettant de plaider en faveur de meilleures conditions de détention auprès de l'administration pénitentiaire et du ministère de la Justice.

Les vingt-quatre, tous des civils, étaient poursuivis par l'autorité militaire pour « constitution d'une bande criminelle, violences contre les forces de l'ordre ayant entraîné la mort avec l'intention de la donner ». « Les militants sahraouis ne se sont pas laissé intimider et ont imposé leurs témoignages au tribunal. Accusés

de crimes qu'ils n'ont pas commis, ils ont décrit et dénoncé leur enlèvement, les humiliations, tortures et traitements inhumains, les pressions psychologiques, les procès-verbaux fabriqués ou falsifiés », fait valoir le Comité pour le respect des libertés et des droits humains au Sahara occidental (Corelso), dont le coprésident, Ennâama Asfari, a écopé d'une peine de trente ans de prison. Pour ce dernier, l'embastillement des militants sahraouis de Gdeim Izik relève d'une « décision politique prise par l'institution militaire » au mépris des conventions internationales et même du droit marocain, puisqu'une loi, toujours en attente d'application, interdit désormais que des civils soient jugés par des tribunaux militaires.

Et il est vrai que le contexte politique pèse lourd sur le sort des prisonniers sahraouis, qui paient le prix d'une dangereuse surenchère du makhzen. Le ton n'a cessé de s'envenimer, ces dernières semaines, entre Rabat et l'ONU, au point que le Maroc a expulsé, le 20 mars, 83 fonctionnaires civils de la Minurso, la mission des Nations unies au Sahara occidental chargée depuis 1991 de veiller au respect du cessez-le-feu entre le royaume chérifien et les indépendantistes du Front Polisario. Toujours sur injonction du Maroc, l'ONU a dû fermer son bureau de liaison militaire à Dakhla et faire évacuer trois observateurs militaires. Menacée de démantèlement, la mission onusienne, enfin, est privée des 3 millions de dollars de la contribution financière marocaine.

Ban Ki-moon évoque «l'occupation» marocaine du Sahara occidental

À l'origine de cette attitude de défi envers la communauté internationale, les propos tenus par Ban Ki-moon lors de sa visite dans les camps de réfugiés sahraouis de la région de Tindouf, en Algérie, au début du mois de mars. Le secrétaire général de l'ONU avait alors évoqué « l'occupation » marocaine du Sahara occidental et déploré l'absence de « progrès réels dans les négociations devant aboutir à une solution juste et acceptable par tous, fondée sur l'autodétermination du peuple du Sahara occidental ». Ces déclarations ont déclenché l'ire du palais et suscité au Maroc des manifestations lors desquelles Ban Ki-moon a été conspué. Une politique de rupture qui semble être devenue la marque de fabrique de Mohammed VI, également brouillé avec l'Union européenne depuis la décision de la Justice européenne d'annuler un accord agricole incluant les produits issus des territoires occupés. Pour le monarque, il n'y a ni droit international, ni négociations. Seulement la fanatique certitude que le Sahara occidental « demeurera dans son Maroc jusqu'à la fin des temps ».

L'HUMANITÉ

http://www.afrique-asie.fr/index.php?option=com_content&view=article&id=10041:sahara-occidental-pris-en-otages-dans-les-geoles-de-rabat&catid=19:actualite40&Itemid=104